

## إدارة بايدن تطلب من السعودية تفكيك وحدة الدعم السريع التابعة لمحمد بن سلمان



### التغيير

طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من المملكة، تفكيك وحدة الدعم السريع التابعة للحرس الملكي، وأكدت تصنيفها ضمن نطاق عقوبات قانون "ماجنتسكي" للمساءلة حول حقوق الإنسان.

وقال المتحدث باسم الوزارة "نيد برايس"، في بيان، إن شراكة واشنطن والرياض تمر بعملية "تعديل وليس قطيعة"، معربا عن أمله في وضع العلاقة مع المملكة على المسار الصحيح والتعامل مع بواعت قلق الكونجرس.

وأضاف: "من المهم للمصالح الأمريكية أن تستمر المملكة في عمليات الإصلاح (..) الهدف من إجراءاتنا هو صياغة علاقاتنا بالمملكة بشكل جديد مستقبلا".

وأوضح المتحدة أن واشنطن طلب تفكيك وحدة الدعم السريع لتورطها بارتكاب جرائم ضد معارضين،

وبالنسبة لصفقات السلاح مع المملكة ، قال "برايس" إن "المسار سيكون قائما على المصالح والقيم، وسنركز على السلوك المستقبلي".

وحول نشر الاستخبارات الوطنية الأمريكية تقريرها بشأن عملية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، قال المتحدث الخارجية إن الأمر ليس جديدا، مضيفا: "لا نعتذر عن التزامنا بمبدأ الشفافية".

ووحدة التدخل السريع عبارة عن قوة عسكرية منفصلة يبلغ قوامها أكثر من 50 ألف فرد، ولها نظام تجنيد خاص وميزانية منفصلة عن وزارة الدفاع في المملكة، وتضطلع بمهمة حماية الملك سلمان بن عبدالعزيز ونجله محمد بن سلمان.

وأورد تقرير خاشقجي أن "فرقة النمر" التابعة للحرس الملكي هي القوة التي نفذت جريمة اغتيال خاشقجي ووضعت وزارة الخزانة الأمريكية أفرادها، الجمعة الماضي، على قائمة العقوبات، ويشمل تعديل قانون "ماجنييتسكي" لعام 2016، فرض عقوبات على انتهاكات حقوق الإنسان والمسؤولين المتهمين بالفساد في أي مكان في العالم، فضلا عن تجميد أصولهم المالية ومنعهم من دخول الأراضي الأمريكية.

وفي 2017 تم تفعيل القانون واستخدمه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بشدة ضد شركات ورجال أعمال عبر العالم، بتركيز على متعهدي أشغال فاسدين ومسؤولين حكوميين.

ومساء الجمعة الماضي، أفرجت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن عن نسخة رفع عنها السرية من تقرير مكتب مدير المخابرات الوطنية بشأن اغتيال خاشقجي.

جاء فيها أن بن سلمان وافق على قتل الصحفي في 2018، وأمر بذلك على الأرجح، بعدما رأى أنه يمثل تهديدا للمملكة.

وأوضح التقرير أن التقييم الأمريكي مبني على أساس سيطرة بن سلمان على عملية صنع القرار بالمملكة والتورط المباشر لمستشار رئيسي له في الجريمة ودعمه للعنف لإسكات المعارضين.

